مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد السابع ـ يوليو 2015م

مستقبل كُردستان العراق في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية دراسة في الجغرافية السياسية

زينة كمال خورشيد حويزي(*)

الملخص:

برزت القضية الكُردية على الساحة الدولية، بعد الحرب العالمية الأولى كإحدى القضايا الكبرى التي شغلت الرأي العام العالمي وكانت قد شكلت فيما بعد تهديداً جدياً للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والعراق على وجه الخصوص.

يتناول هذا البحث مستقبل القضية الكُردية في العراق وما آلت اليه بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط نظام (صدام حسين)، وما يطالب به الأكراد بحق تقرير مصيرهم رغم ما يكتنف هذا الموضوع من تحديات إقليمية وعالمية، فعدم الاستقرار الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط خطيرة جدًا، باستمرار الاضطرابات والنزاعات، فطرح فكرة الانفصال تقلق جهات عدة ومشروع الدولة الكُردية سيواجه بعنف من قبل الدول التي يتوزع الأكراد فيها.

وفي توقعاتنا لإشباع الفضول العلمي ومن خلال المعطيات المعاصرة للدراسة هناك ثلاثة خيارات مستقبلية ستطرح لما ستؤول إليه قضية الكُرد في العراق.

(*) باحثة عراقية لدرجة الدكتوراه بقسم الجغرافيا– كلية الآداب– جامعة القاهرة.

مدخل:

من المعلوم تاريخيًا وسياسيًا أن الحركات القومية التحررية عادة تتبنّى أهدافا مرحلية توفّر لها إمكانات تحقيق أهدافها النهائية الإستراتيجية، من غير أن يكون هناك تناقض بين الأهداف المرحلية والأهداف الإستراتيجية إلا في الفترة الزمنية وفي صيغ التحالفات الجبهوية، وتُربط برباط وثيق الأهداف المرحلية والإستراتيجية العقدية الوطنية والقومية الشاملة والمتطورة، هذا ولا يجوز القفز على الأهداف المرحلية وتجاوزها قبل تحقيقها كاملة لأنها الأساس الوطيد والراسخ لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، هذا ومن المعلوم أن أي حركة قومية تحررية في هذا العالم عمادها الشعب بجماهيره الواسعة وطبقاته وشرائحه الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في التحرر الوطني والقومي وفي التقدم الاجتماعي وفي توطيد دعائم الاستقلال الوطني وتقرير المصير للشعوب المضطهدة، هذا وأن العقيدة الوطنية والقومية التي تعتمدها أية حركة سياسية فكرية لابدّ وأن تنسجم مع حركة النضال التحرري الإنساني العالمي وتتكاتف معها ليقف أصحابها الى جانب الشعوب المناضلة من أجل تحررها وتقدّمها وصد جميع أعدائها.

إن هذه الخصائص وما يرتبط بها من قضايا من قريب أو بعيد، تجعل الحركة القومية التحررية ذات شأن كبير في مصير شعبها وجماهيره ومستقبله.

إن الوقائع الثابتة في تاريخ الحركة القومية الكُردية في العراق أثبتت أنها تمتلك هذه الدعائم؛ لأن المشاعر الوطنية والقومية لدى هذا الشعب في مرحلة النضوج، وإن الوعي السياسي لدى العاملين في الأحزاب والمنظمات الكُردية في مرحلة متقدمة جداً فهم قد لعبوا دورًا متميزاً في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، على الساحة السياسية العراقية، كما وأن الوقائع أثبتت أن الحركة الكُردية لا تفتقر إلى مستلزمات مواصلة مسيرتها، فهذه الحركة لها تاريخ مديد وحافل بالانتصارات

والنكسات في المجالين العسكري والسياسي. وحقيقة الأمر إن ما وصلت إليه القضية الكُردية في العراق إلى ما هو عليه الآن كان نتيجة استمرار حركاته التحررية ومطالبته بحقوقه المشروعة في ابسط أشكاله، فالاعتراف باللغة القومية للكرد وحق استخدامها في المدارس، إضافة للمطالبة بحكم ذاتي كانت من ابسط حقوقه.

أن الهدف من هذا البحث هو استشراف لما ستؤول أليه القضية الكُردية في العراق وللوقوف على حق هذا الشعب في تقرير مصيره، بعد نضال طويل تجسد بأشكال مختلفة، ولانتهاكات إصابته، بعضها كان محرم دولياً، ومع مطالبته بحقوقه المشروعة (الحكم الذاتي أو الفيدرالية) وهذا ليس معناه الانفصال عن العراق مع تخوف البعض من طموح الكُرد في أقامة دولتهم ومع تأكيد البعض الآخر من أن (خط التقسيم العرقي يتماشى مع خط التقسيم الجغرافي)، رغم معرفة الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بكل أشكالها إن الأراضي التي يسكنها الكُرد بوضعها الحالي واقصد بما كانت تسمى (ولاية الموصل في عهد الدولة العثمانية) وبعد الحرب العالمية الأولى، وحسب اتفاقية سايكس– بيكو، قد أضيفت إلى الدولة العراقية التي أنشأت عام 1921 محاولة من بريطانيا لتوازن الطوائف في المنطقة ومحاولة منها للسيطرة على منابع النفط فيها والذي كانت تحتاج إليه في استدامة صناعتها وحروبها.

والسؤال الذي يُطرح هنا هل ستكون الفيدرالية هي الحل الأمثل لكُردستان العراق ام الانفصال هو الحل؟، وكيف سيكون الموقف الإقليمي والدولي منهم.

ليس من السهل استشراف مستقبل دولة مثل العراق أو جزءاً منه كُردستان العراق خاصة بعد أحداث عام 2003، وهذا يرجع لأسباب عدة أهمها عدم الاستقرار الذي رافق المنطقة عامة وحتى يومنا هذا، أضف لذلك التدخل العلني لدول الجوار وخاصة إيران.

إن استشراف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة التنبؤاءات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لظاهرة ما ولمدة طويلة وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة عن الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على هذه الظاهرة[1].

مع أن هذا النوع من الدراسة تأخذ بالحسبان المجالات القابلة للقياس والتحليل فهناك من القضايا ممكن التوقع بها وهي التي تكون ملموسة ومطروقة على الساحة بيد أن هناك البعض منها غير مرئي وغير ملموس ولا توجد طريقة للقياس بل إنها تُحس، مع الأخذ بنظر الاعتبار التغير المستمر للمعطيات المقاسة.

يتناول هذا البحث مستقبل إقليم كُردستان العراق في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، وقد تم توزيع المادة العلمية له على موضوعات تتضمن الإجابة عن الاحتمالات الآتية:

1- احتمالية بقاء الإقليم ضمن العراق في ظل الفدرالية الناجمة عن دستور سنة 2005.
2- التحول من الفيدرالية إلى الكونفدرالية.
3- الانفصال وحق تقرير المصير.

بداية لا بد من القول بأن أرض الكُرد قد قسمت وأعيد تقسيمها على مرّ التاريخ وأن أحدث عملية تقسيم لكُردستان وأكثرها حسماً حدثت من خلال تسويات الصلح في بداية العشرينيات من القرن المنصرم، وقد شهد النصف الأول من القرن المذكور اتجاهين تعارضا في النهاية؛ **أولهما:** ظهور الفرصة لتأسيس دولة كُردية مستقلة أو لتسوية المشكلة الكُردية من خلال تشكيل العديد من الأقاليم الكُردية ذات الحكم الذاتي. **وثانيهما:** انتشار عملية تشكيل الدول في أنحاء الشرق

الأوسط والتي أدت إلى ظهور العديد من الدول الجديدة، ومن بينها العراق، تركيا، سوريا، أما دولة إيران، والتي كانت تسمى ببلاد فارس، فكانت موجودة.

سارت هذه التطورات في اتجاه معاكس للطموحات القومية الكُردية، فالدول الجديدة كانت لها كيانات معترف بها دوليًا ولها حدود مرسومة وطبقًا لذلك قُسّم الشعب الكُردي، وتركوا ليواجهوا العديد من الدول في وقت واحد، فوجد الكُرد أنفسهم في وضع جغرافي سياسي (جيوبوليتيكي) لا يحسد عليه ويشكل عقبة أمام الوحدة الكُردية[2].

تحديد منطقة الدراسة:

1- **الموقع الفلكي:**

يقع الإقليم بين دائرتي عرض 33,04° – 37,23° شمالاً وبين خطي طول 41,08° – 46,18° [*] شرقاً وهو بذلك يقع في المنطقة شبه المدارية الشمالية .فموقع الإقليم التى أشرنا إليها, جعله يمتد لأكثر من أربع دوائر عرض.

2- **الموقع بالنسبة لليابس والماء:**

يقع إقليم كُردستان العراق في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من العراق وهو يعد منطقة حدودية، ومحاطة من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا، أما جنوباً فيحده جبل حمرين الذي يعتبر حد طبيعي فاصل بين مناطق تواجد الكُرد ومناطق تواجد العرب في العراق. موضحة بالخارطة رقم (1).

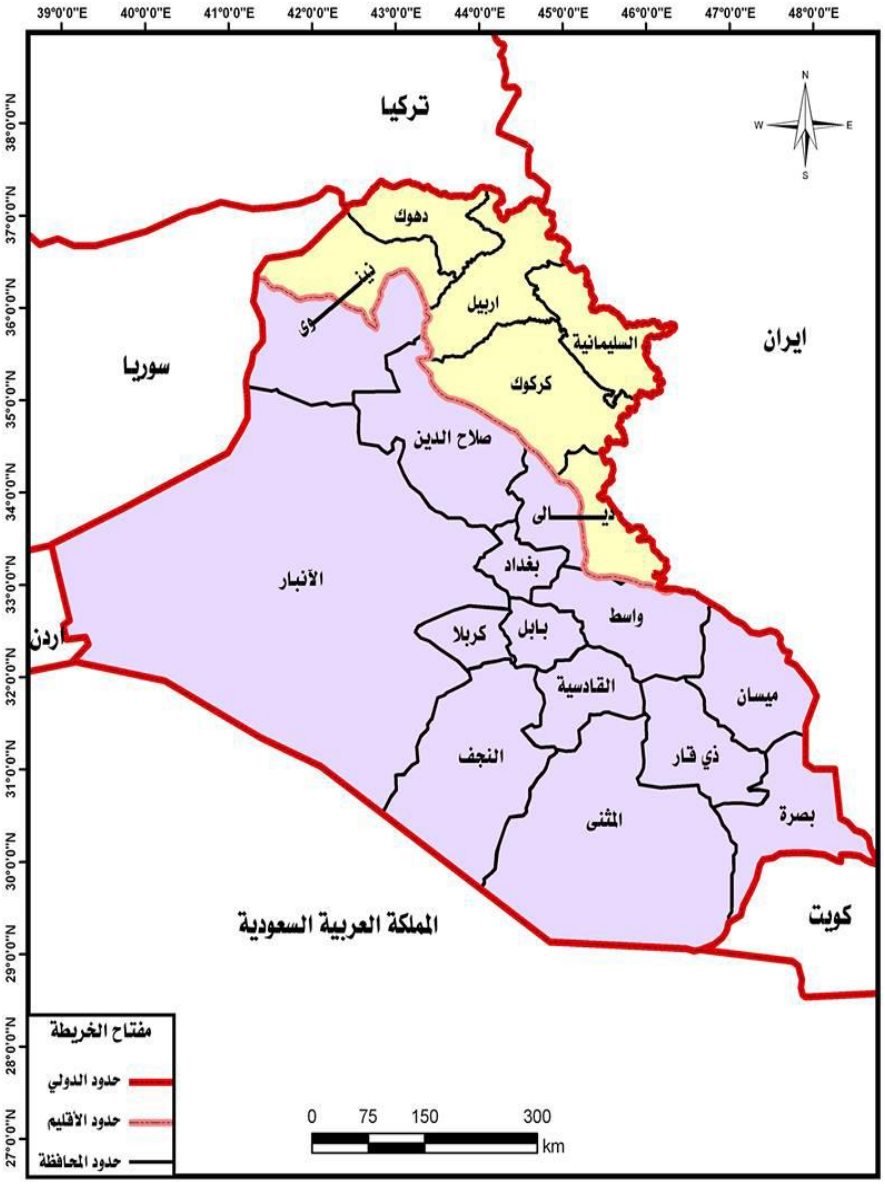

خارطة رقم (1) الموقع الفلكي والحدود الإدارية لإقليم كُردستان العراق

ومن ملاحظة الوضع الراهن للعراق عامة وكُردستان العراق خاصة يتضح وجود عدد من الجوانب التي ستساعد في عملية الاستشراف لما سيؤول عليه الحال، وما ممكن أن يتخذه الإقليم كمنهج للمستقبل.

1-ويتمتع كرُدستان العراق بأهمية كبيرة فى الميزان السياسي الدولي، هذه الأهمية تأتي من إستراتيجية موقعة الجغرافي، حيث يقع عند ملتقي قارات العالم القديم (آسيا، وأفريقيا، وأوربا) في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وحال إقليم كُردستان فى العراق كحال دول كثيرة فى العالم فهي أرض حبيسة تحيط بها دولاً لها وزن سياسي مما أعطاها صفة الضعف، إلا أن الإقليم يستمد قوته فى علاقاته الخارجية (كقوة ناعمة) وتحالفاته مع جاراته إيران وتركيا تلك النوع من العلاقة التي يحاول بها الإقليم الخروج عن السياسات الغير ممنهجة وغير المنطقية التي يتعامل المركز معه خاصة بعد عام 2003.

2-تبلغ مساحة كُردستان العراق مع المناطق المختلف عليها (78،000) كم2 أي أن كُردستان العراق تشكل أكثر من (18%) من مساحة العراق[3]. تدير حكومة كُردستان العراق بما نسبته (60%) من أراضيها أما (40%) المتبقية فتقع ضمن الأراضي المختلف عليها أو كما تسمي بالدستور الأراضي المتنازع عليها، خارطة رقم (3)، مع أن المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005 أوجدت صيغة لحل المشكلة وهو حل متوازن من خلال منح حق تقرير المصير للمواطنين المقيمين على أراضيها بالاستفتاء، إلا أنها لم تطبق لحد الآن.

3-وهي تعتبر مساحة صغيرة جداً حسب تصنيف نورمان باوندز. وعليه فإن كُردستان العراق تقع ضمن تصنيف الدول الصغيرة جداً إلا أنها تعتبر أكبر مساحة من دول مهمة مثل الكويت ولبنان فى قارة آسيا، وغينيا بيساو ورواندا وسيراليون فى قارة أفريقيا، وهي أكبر من الدنمارك وهولندا وسويسرا ومقدونيا

ومولدوفيا ولاتيفيا وليتوانيا واستونيا فى قارة أوروبا، وأكبر مساحة من كوستاريكا وهايتي فى أمريكا الوسطي، وجامايكا فى أمريكا الجنوبية.

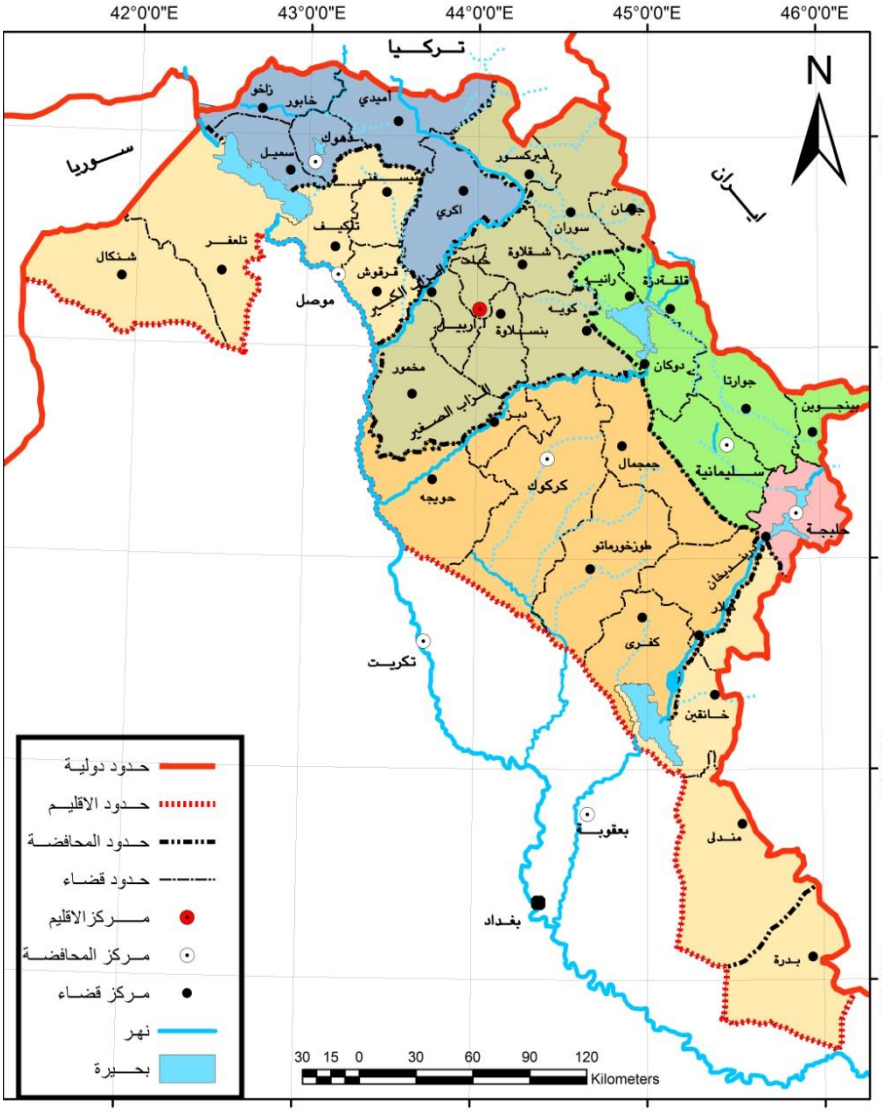

خارطة رقم (2) الوحدات الإدارية لإقليم كُردستان

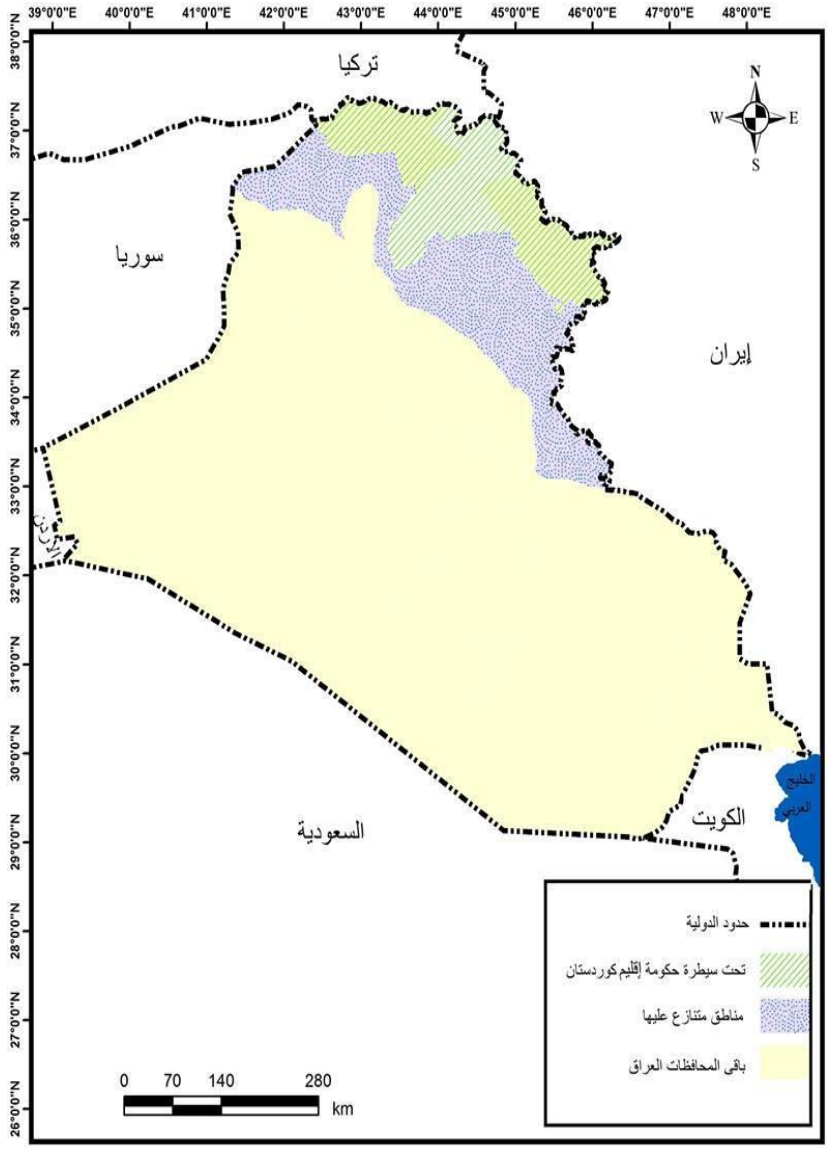

خارطة رقم (3) الإقليم والمناطق المتنازع عليه

4-تعد الأمطار المصدر الأساسي للزراعة في كثير من مناطق كُردستان العراق رغم تذبذبها، كما وتلعب دوراً رئيسياً فى اقتصاد المنطقة، وتعتبر المورد المهم للمياه الجوفية وتساعد فى زيادة منسوب المياه السطحية كالأنهار وفروعها والبحيرات، وتتناقص كمية الأمطار الهائلة فى كُردستان العراق كلما ابتعدنا عن الجبال العالية. وفى كُردستان العراق تتواجد الينابيع فى جميع محافظاته ومدنه وحتى فى القرى ولأن طبيعة المناخ وطبيعة الطبقات الصخرية جعل من كُردستان العراق غنياً بالينابيع النظيفة والنقية ومحتواها المعدني قليل، كما وتوجد فيها الينابيع والعيون الصحية والمعدنية والاعتيادية وتستخدم فى بعض المناطق الزراعية. إضافة للأمطار فأن إقليم كُردستان يحوي على شبكة مياه سطحية ممثلة بالبحيرات وبنهر دجلة وروافده وفروعه.

5-تُعد كُردستان العراق ضمن منطقة مناخ البحر المتوسط فى أجزاءه الشمالية الذى يتصف حراريا ببرودته شتاءاً واعتداله صيفاً ومناخ الإقليم الشبة الجاف السهول ذو الصيف الحار والجاف والشتاء الممطر فى أجزاءه الجنوبية [4]، هذا وان أمطار كُردستان العراق تضاريسية فى المنطقة الجبلية بقدر ما هي إعصارية مما جعل كمتيها تتأثر محلياً بالظروف الطبوغرافية، ولا يقل متوسط الأمطار السنوي فى المنطقة الجبلية عن (500 ملم) سنويا وبذلك تكون مضمونة الأمطار ويمكن الاعتماد عليها في الزراعة الشتوية، فى حين تشمل المناطق الشبه الجبلية مناطق غير مضمونة الأمطار أقل من(500 ملم) سنويا وتكون متذبذبة على اعتبار كمية الأمطار الساقطة تتذبذب من سنة إلى أخرى، تتناقص كمية الأمطار تدريجياً نتيجة الابتعاد عن الجبال العالية الواقعة فى شمال والشمال الشرقي نتيجة لعامل التضاريس.

6-تخفي أرض كُردستان موارد طبيعية متنوعة وطبيعة صخورها وتركيبها الجيولوجي جعل منها مخازن لكثير من المعادن، منها الحديد والنحاس الكروم

والمنغنيز والكبريت واليورانيوم والفحم الحجري. ومثل ما كان للنفط الدور الكبير فى تكّون دولة العراق، لعب دوراً أيضا باقتصاد العراق بأكمله، خاصة بعد أحداث 2003 لدرجة أن موازنته تعتمد على كمية النفط المصدر منه، فيما كان قبل ذلك يعتمد بشكل أساسي على الزراعة بالدرجة الأولى ثم فى التجارة والصناعة بدرجة أقل. فكُردستان تعد من أغنى بيئات العالم بالثروة النفطية وذلك بسبب توفر الظروف الجيولوجية الأساسية لتكوين النفط وتواجده، كما وأن ما معلن عن الاحتياطي من النفط في إقليم كُردستان لا يعد بالضرورة أرقام حقيقة ثابتة، بسبب أن الإقليم في اكتشاف دائم لمكامن نفطية جديدة ولا زالت في طور البحث عن جديد. وأن العراق بصورة عامة يحتل المراتب الأولى في الاحتياطي النفطي ونصف هذا الاحتياطي يقع ضمن إقليم كُردستان.

7- يبلغ عدد سكان إقليم كُردستان ما يقارب (5،332،600) مليون نسمة[5] موزعين على المحافظات الكُردية إضافة إلى عدد يسكن بغداد والمحافظات الجنوبية، أضف لذلك مئات الآلاف منهم موزعين على دول العالم وخاصة الأوربية منها.

الأوضاع السياسية في كُردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية

تعد هذه الفترة المنعطف التاريخي الأهم في تاريخ نضال الكُرد فبعد دخول صدام حسين للكويت في آب/أغسطس من عام 1991 وضع العالم عامة والكُرد خاصة في حيرة من أمرهم فرأى بعض ساسة الكُرد ضرورة عقد صفقة معه إذ أنه أصبح عاجزاً عن فتح جبهة في الشمال لحاجته إلى القوات في أماكن أخرى؛ وبخروج القوات العراقية من الكويت وانهيار المنظومة الدفاعية العراقية في آذار/ مارس/1991 أصبحت منطقة كُردستان خارج سيطرة السلطات المركزية في بغداد، وبدعم من قوات التحالف الدولي التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية؛

سيطر الكُرد على أكثرية أرضي المنطقة الكُردية، ولقد كانت من أهم نتائج هذه الحرب على الشعب العراقي، هو الشعور بالمهانة نتيجة هزيمة العراق المذهلة أمام قوات التحالف، مما حذا باندلاع ثورتي الجنوب الشيعي، والشمال الكُردي، وقد قام الحرس الجمهوري بقمع هاتين الانتفاضتين بكل شدة وقسوة، وأدى ذلك لنزوح جماعي بالنسبة للكُرد، إلى كل من إيران وتركيا، وقد وصل عددهم إلى ما يقرب المليون، مما حذا بمجلس الأمن إلى إصدار القرار 688 في الأول من نيسان/إبريل/1991، الذي دعا فيه العراق إلى وضع حد للقمع الذي يمارسه النظام ضد شعبه، وهذا مما مهد الطريق أمام الحلفاء لإقامة (منطقة آمنة) للكُرد شمال خط العرض (36) في العراق الذي يمر جنوب أربيل، ومنع أثر ذلك هذا الخط الطائرات العراقية عبور أجواء تلك المنطقة، وطالبت القيادة العراقية بمهلة لإبعاد قواتها، خشية قيام الحلفاء بعمل عسكري واسع، وبالفعل فقد منع دخول القوات العراقية بعد انسحابها من المنطقة الآمنة منذ تشرين الأول/أكتوبر/1991، فتم إنشاء كيان سياسي كُردي بمساعدة الحلفاء، ورسخ الحزبين (البارتي) و(الاتحاد الوطني) الكُرديين سيطرتهما على المنطقة الكُردية، وأجريا انتخابات حرة نسبياً تحت الرعاية الدولية في منطقة الحكم الذاتي في آيار/مايو/1992، وحصل هذين الحزبين على نسبة متساوية من الأصوات، إضافة إلى مجموعة من الأحزاب الصغيرة (الأشورية، والمسيحية، والاشتراكية) التي فازت ببعض المقاعد، وتشكل على أساسها مجلس النواب الكُردي في أربيل، وعملت على تقليص علاقة المنطقة الكُردية بالحكومة المركزية، مما حذا بالنظام العراقي إلى سحب جميع إداري الحكومة المركزية من المنطقة الكردية وفرض حصار اقتصادي على كامل المنطقة الكُردية، فأوقف دفع الرواتب ومنع استيراد البضائع[6].

واثر هذا التطورات تم تشكيل برلمان وطني كُردي بعد إجراء انتخابات في المنطقة، وقد اتخذ البرلمان في 4 تشرين الأول- أكتوبر/1992 قرار بالإجماع

حيوى تم تبني مبدأ الفيدرالية لكُردستان العراق الأمر الذي أثار جدل واسعة في الأوساط السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على الاعلاقة الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار ولاسيما إيران وتركيا(7).

هذا ومن الواضح هنا أن الدراسات التي تتناول القضية الكُردية في العراق كلها تركز على الحل الإصلاحي للقضية، ومن المعروف أن الحلول الإصلاحية لا تتناول القضية برمتها، ومن أساسها بل تكتفي عادة بالاعتراف بإصلاحات فرعية، فبينما نجد أن القضية الكردية هي قضية استبعاد الشعب الكُردي من جهة وكفاحه في سبيل الحرية وتقرير المصير من جهة أخرى، تتجه الحلول الإصلاحية إلى حصر القضية في موضوع استعمال اللغة الكردية وإشراك الكُرد في وظائف الدولة على الرغم من البيانات والوعود الرنانة، أضف لما تقدم أن الحل الإصلاحي تعد القضية الكردية في قطر ما ولشعب ما مستقلة عنها في الأقطار الأخرى ومستقلة عن النضال العالمي ضد الاستعمار ثم إن الحل الإصلاحي يقيم القضية على أساس النصوص الرسمية وتنتهي في الغالب إلى تجنب النضال والاعتماد على العهود المقطوعة والبيانات الخداعة.

وقد أثبتت التجارب أن الحل الإصلاحي للقضية الكُردية قد أعلنت عن إفلاسها بوجه خاص منذ ظهرت الحركات القومية في العهد العثماني وفي عهد الاحتلال البريطاني ونظام الحكم الذي أقامه في العراق وحتى اليوم(8).

هذا، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لمَ لم يُقْدم الكُرد على تأسيس دولة كردية؟ وللجواب عن هذا السؤال يمكننا القول بأن الأسباب تكمن فيما كمنت في السابق إذ أن الظروف الذاتية والموضوعية– أضف لذلك صراع القوى العظمى على الشرق الأوسط وكُردستان– من العوامل التي كانت وراء عدم تشكيل دولة كُردية في السابق، وتسري هذه الأسباب على الأوضاع الراهنة ولتفصيل ذلك

نقول: إن الأسباب الذاتية التي نقصد منها الأسباب المتعلقة بالكُرد أنفسهم كأمة وبشخصية الفرد الكُردي نفسه التي هي وراء عدم تأسيس دولة كُردية هي:

أ- فقدان التخطيط والتنظيم لدى الحركات الكُردية[9] بشكل عام، فالحركة الكُردية كانت تتسم بالافتقار إلى التنسيق والانسجام، وقد عانى القوميون الكُرد من غياب إستراتيجية واضحة فيما يخصّ المطالب السياسية وأساليب العمل[10]؛ فقد تجلّى الانقسام، وسوء التنظيم، بشكل إضافي في فشل مختلف فئات الحركة القومية الكُردية وفي تكوين منبر مشترك، وفشلت حتى في الاتفاق على الأساسيات مثل أهداف الحركة الكُردية، كما كانت تحمل أفكارًا مختلفة عن الحكم الذاتي لكُردستان، وغالبًا ما استغلت ضعف الحكومة لتوسيع هذا الهدف بحيث يبدو أقرب إلى حالة الاستقلال[11].

ب- ضعف الإخلاص للقضية، وحلول الخيانة محله في كثير من الأحيان[12].

ج- الإفراط في تقديس القادة[13].

د- البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الكُردية المتخلفة[14]، ولا نجانب الصواب إن قلنا بأن الحركة القومية الكُردية فشلت كحركة ترمي إلى تحقيق تغيرات اجتماعية اقتصادية كبرى، وكانت نتيجة السنوات الأولى من القتال في كُردستان هي تقوية العناصر الإقطاعية والعشائرية بسبب الدور الأساسي لإتباعها المسلحين[15].

أما عن الأسباب الموضوعية (الموقعية) فهي تكمن في:

أ- الموقع الجيوبوليتيكي لكُردستان، وقد مرّ ذكر ذلك.

ب- تضاريس كُردستان الصعبة.

هذا؛ وإذا كان حديثنا يتركز على القضية الكُردية في العراق فلا بد من الإشارة إلى أن الفشل في إيجاد حل سلمي ودائم لهذه القضية كانت بسبب ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة، فضلا عن ذلك فإن الجهات المعادية للعراق وجدت فرصة مناسبة في استغلال هذه المشكلة المزمنة من أجل ممارسة الضغوط على العراق أو من أجل إبقاء قدراته ضعيفة مشتتة[16].

أمّا صراع القوى العظمى على الشرق الأوسط وكُردستان فأمر لا يخفى على أحد من الباحثين، وإن لهذا الصراع تاريخًا مديدًا، وقد دخلت كُردستان ومنطقة الشرق الأوسط ضمن اهتمامات الدول العظمى– وعلى رأسها بريطانيا وروسيا– منذ بداية القرن الثامن عشر.

وفي التاريخ الكُردي الحديث وبعد معرفة وفهم الخطوط العامة للسياسة الدولية يظهر بشكل واضح مبعث أفعال هذه الدول الكبرى وأعمالها تجاه الكُرد، لاسيما في القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب الكونية الأولى في القرن العشرين[17]. وقد مرّ القرن العشرون وحفل بالأحداث المؤلمة للشعب الكُردي.

لكل ما مرّ نستطيع القول أن مطالبة الكُرد بمزيد من الحقوق الدستورية والانتقال إلى مرحلة أخرى مع الحكومة العراقية أفضل للشعب الكُردي والمرونة الموجودة في مسودة الدستور العراقي التي تم تحضيرها من قبل لجنة خاصة شكلت بموجب قرار مجلس الحكم في 11/آب/ أغسطس/2003 والتي تمت المصادقة عليها في 8/آذار/مارس/2004 من قبل أعضاء المجلس، منح الكُرد هذا الحق؛ فقد جاء في المادة (4) منها: نظام الحكم في العراق جمهوري فدرالي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب، كما ونصّت المادة (53) منها

على أن: يعترف بحكومة إقليم كُردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في 19/آذار/مارس/ 2003.

كما ونصّت المادة 57/ أ على أن جميع الصلاحيات التي تعود حصرًا للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الأقاليم[18].

إن بقاء الكُرد ضمن خيمة الدولة العراقية مع المطالبة بالحقوق المنصوص عليها في الدستور أي تطبيق ما لم يطبق منها مثل الإحصائيات السكانية لإقليم كُردستان على اعتبار أن توزيع موارد الدولة العراقية قائم على عدد السكان، إضافة للمادة 140 (المناطق المتنازع عليها)، واتفاقية النفط والغاز (البترودولار)، وتمثيل الكُرد في شركة (سومو) وهي شركة عراقية مخولة ببيع النفط العراقي، والحد من تدخل الحكومة المركزية بسياسة الإقليم وبالعكس، أو من الممكن التعديل على بنود الدستور أو تغييرها.

وهكذا نرى أيضا انه من الممكن التحول إلى الكونفدرالية[19]، وهو سيكون أفضل للشعب الكُردي من محاولة الانفصال التام، وإن كان الانفصال حقا مشروعًا (كما نذكر ذلك فيما بعد) وحلمًا مبررًا لأبناء هذا الشعب، ولا نجانب الصواب إن قلنا أن الإيجابيات في بقاء إقليم كُردستان مع العراق أكثر من السلبيات، ويمكن تلخيص الإيجابيات بما يأتي:

1- إن العمق التاريخي والروابط المشتركة بين الشعبين العربي والكُردي في العراق لا يمكن بأي شكل من الأشكال فصم عراها[20].

2- إن الموارد الطبيعية الموجودة على أرض الإقليم حتى وإن استثمرت كلياً فلا تكفي لنفقات الإقليم ومصاريفه، وظهر ذلك جليا في بداية عام 2014 حينما امتنعت الحكومة المركزية من إرسال حصة الإقليم عن الميزانية العامة للدول.

3- إن الدول المحيطة بالإقليم من التي قد وزع عليها الشعب الكردي لا ترضى باستقلال الكرد في العراق وستتسبب للإقليم مشاكل خوفًا من تحرك الكرد في هذه الدول، ومطالبتها بالاستقلال عنها لاسيما في تركيا[21].

4- إن استقلال الإقليم لا ينسجم وتوجه الدول العظمى التي لها مصالح في المنطقة، ولذلك فهي تقف حجر عثرة أمام أي حركة تطالب بالاستقلال لاسيما أمريكا وبريطانيا وفرنسا وحتى روسيا، فعلى سبيل المثال ثبت تاريخيًا أن البريطانيين كانوا يرون أن أفضل خيار للكُرد في العراق هو أن يتصرفوا كعراقيين جيدين[22]، فقد أبدى البريطانيون دائمًا حذرًا في موضوع القضية الكردية، وعلى الرغم من أنهم قدّروا بوجه عام المظالم والمطالب القومية الكُردية فقد تبنت بريطانيا سياسة دعم الحكومات المركزية في العراق وإيران وتركيا طالما أنه يمكن بذلك خدمة المصالح البريطانية في المنطقة على نحو أفضل، ولا نجانب الصواب إن قلنا: إن البريطانيين كانوا يخشون من تنامي المشاعر القومية الكُردية في كُردستان –لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبتها من التطورات التي كانت تشهدها مدينة مهاباد في كُردستان إيران من إعلان جمهورية كُردستان برئاسة القاضي محمد فيها.

كما كان الإنجليز قلقين من انتشار فكرة الثورة في كُردستان العراق إلى مناطق أخرى في كُردستان وأبدوا مخاوفهم من احتمال حصول تعاون بين الكُرد الذين قد يتطلعون إلى إجراء اتصالات مع السوفيت، وبذلك سيخدمون أهدافها، كان الموقف البريطاني واضحًا جدًا من القضية الكردية في العراق، فالمسئولون البريطانيون وعلى رأسهم السفير البريطاني– لم ينظروا إلى الكُرد في العراق كقومية متميزة عن القوميات الأخرى، وأكدوا على أنه يجب النظر إلى الكُرد في العراق كمواطنين عراقيين، وكان السفير البريطاني يحث الموظفين الإنجليز في

العراق على مقاومة ما أسماه النمو المستمر لعقدة الأقلية عند الكُرد ولعله كان يقصد بذلك النمو المستمر للوعي القومي الكردي [23].

والذي يحزّ في القلب هو أن أمريكا وعلى الرغم من إبداء القادة الكُرد كل التعاون معها لتحقيق طموحاتها في المنطقة، إلا أنها وحتى الآن مصرّة على بقاء الكُرد في حظيرة العراق، وتقف بالضد مع كل الطموحات الكُردية للاستقلال، بل والى الآن يطلق الإعلام الأمريكي على منطقة كُردستان تسمية شمال العراق، لذلك لا نجانب الصواب إن قلنا: إن أمريكا قد أخفقت في إظهار أي درجة جدية من الاهتمام بالقضية الكردية سابقا وفي الوقت الحاضر وهذه حقيقة تدركها الطبقة الكُردية الواعية[24] على الرغم مما نسمعه في الإعلام من أن أمريكا تدعم القضية الكردية في العراق لاسيما في حرب الكُرد ضد المتطرفين (داعش).

هذا، ومن الثابت تاريخيًّا أن الاهتمامات السوفيتية بالقضية الكُردية كانت ذات صفة هامشية على مرّ التاريخ، لقد تم تصور القضية الكردية بوصفها أمورًا ثانوية غير ذات أهمية في السياسة العامة للاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الحالية، فليس هناك دليل يشير إلى أن القضية الكردية نوقشت بين قوام السلطات السوفيتية [25] مناقشة جادة مثمرة، ولا نجانب الصواب إن قلنا: إن القادة الكُرد قد أخطأوا في حساباتهم حين رفعوا شعارات الاشتراكية وحين دعموا السياسات الروسية سابقا.

5- لا نرى أن الظروف الذاتية والموضوعية التي قد تمت الإشارة إليها مواتية في الوقت الراهن لمحاولة الشعب الكردي الاستقلال عن العراق وإن كان الاستقلال- كما قلنا- هو حلم أبناء هذا الشعب وطموح قادته السياسيين.

وإذا ما عدنا إلى التاريخ نجد أنه ومع تدهور النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط بعد عام 1945 بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يبديان

اهتمامًا جديًا بالمنطقة وازدادت أهمية تركيا وإيران والعراق بالنسبة للولايات المتحدة بسبب قربها من الاتحاد السوفيتي، وقد بسطت الولايات المتحدة رعايتها وحمايتها على الدول الثلاث معتبرة إياها خط الدفاع الأول في وجه ما كانت تتصوره من تهديد سوفيتي متعاظم، وعلى الشاكلة نفسها كان الاتحاد السوفيتي حريصًا على كسب هذه الدول إلى جانبه أو على الأقل تحييدها لضمان حدوده الجنوبية، إلاّ أن مهمة صانعي السياسة الأمريكية كانت أسهل من مهمة نظرائهم السوفيت؛ وذلك لسببين:-

أ- إن انتماء حكام هذه الدول في تلك الفترة كان إلى الجانب الغربي (ففي إيران: أسرة الشاه الحاكمة، وفي العراق : العائلة المالكة، وكذلك حكام الترك كانوا على هذا المنوال).

ب- إن الاتحاد السوفيتي تحت حكم ستالين امتنع عن مساعدة الحركات القومية في هذه الدول وسارع إلى الاعتراف بإسرائيل مما ضيع عليه الكثير من التأييد الشعبي، وقد كان ستالين يدرك تماما مدى استياء الأقليات من الأنظمة التي تعيش في ظلها فركّز جهوده على نشر الشيوعية بينها، الأمر الذي ساعد على زيادة الثقة بين بلاده والأنظمة العراقية والتركية والإيرانية[26].

وبتواضع الرأي وفي ظل الوضع الدولي الراهن تبقى المصالح القومية للكُرد العراقيين مرتبطة بالدرجة الأساس بالتعاون مع مختلف العناصر التقدمية في العراق من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة .

ومن الواضح أن كل ما ذكر يوصلنا إلى حقيقة مفادها أن الوطنيين الكُرد أدّوا دورهم إلى حدّ ما خلال تلك المراحل السابقة، إلاّ أنهم مع ذلك لم يوفقوا في الوصول إلى ما كانوا يصبون إليه بسبب عدة عوامل أهمها السياسة الدولية التي

كانت مع الدولة العراقية المعادية للطموحات الكُردية بسبب مصالحها السياسية والاقتصادية.

وهذا حرم الحركة القومية الكردية من أي دعم دولي سياسي فعلي فضلاً عن تعاون الدول التي تتقاسم كُردستان في قمع أية حركة كُردية، أضف لذلك الإمكانات العراقية الاقتصادية مقابل اعتماد الكُرد على إمكاناتهم الذاتية الذي أثر في صعوبة تحقيق المطالب القومية الكردية[27].

هذا، والدراسة في هذا الموضوع تطلب الإجابة عن السؤال الذي قد يطرح في الوضع الكردي الراهن، والذي هو: ما مدى شرعية مطالب القيادات الكردية بتقرير المصير للشعب الكُردي؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن المقصود بحق تقرير المصير هو حق كل شعب في أن يتمتع باستقلاله ويقرر مصيره بنفسه، وكذلك يشمل هذا الحق حق سكان منطقة ما بأن يقرروا عن طريق الاستفتاء العام– عادة– ما إذا كانوا يؤثرون أن تضمَّ أراضيهم إلى هذه الدولة أو تلك[28].

إن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يتضمن ما يلي :

1– حق الشعوب في اختيار شكل الحل الذي تراه ملائمًا لقضيتها.

2– حق الشعوب المستعمرة في التمتع بالحكم الذاتي.

3– إن إلحاق وضمّ أي جزء من دولة إلى إقليم دولة أخرى لا يجوز إلا باستفتاء سكان المنطقة التي يراد فصلها أو ضمّها.

هذا ولعل من أبرز قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة هو القرار المرقم 1514 د/15الصادر في 14 ديسمبر 1960 بعنوان (إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) والذي يُعد أحد إسهامات الأمم المتحدة الأبلغ أثراً

في تطوير مفهوم حق تقرير المصير وفي إدانة الاستعمار بجميع أشكاله والتعجيل بتصفيته؛ حيث جاء فيه:

لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[29].

وهناك شروط يجب توافرها لتأهل شعب ما لحقه في تقرير المصير وهي:

1- أن تملك الجماعة لغة أو ثقافة متميزة أو دين متميز.

2- أن يكون هناك إحساس بالتاريخ المشترك بين أفراد الجماعة.

3- أن يكون هناك تعهد من قبل أفراد الجماعة بالمحافظة على الهوية الذاتية.

4- أن ترتبط الجماعة بإقليم محدد[30].

هنا والتاريخ أثبت أنه لا يمكن حل المسألة القومية حلاً جذريًّا إلاّ عبر تطبيق الديمقراطية وممارستها، ولا يمكن تصور وجود ذلك النظام إلا من خلال الاعتراف بالحقوق القومية للقوميات ويتجسد هذا الحق في تقرير المصير[31] .

وبعد دراسة مفهوم تقرير المصير والشروط التي لا بد من توافرها فيمن يطالب به من شعب أو سكان إقليم نقول: إن الشعب الكُردي يمتلك كافة الميزات لترسيخ حقه في تقرير المصير من قبل الأمم المتحدة – أي الاعتراف بشخصيته في القانون الدولي الذي تمثله حركته التحررية الوطنية[32] .

إن موضوع حق تقرير المصير للكرد مسألة في غاية التعقيد والحساسية، لاسيما للدول التي يقع فيها كُردستان والشعوب التي تعيش مع الشعب الكُردي، ويعود هذا إلى عدة عوامل منها وقوع كُردستان وسط منطقة اقتصادية أو

إستراتيجية مهمة في الشرق الأوسط، ثم إن الأمم المتحدة اعترفت بحق تقرير المصير للشعوب الأخرى ولكن- وإلى الآن- لم تعترف بحق تقرير المصير للكرد.

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة ووثائقها تقر بحق تقرير مصير للشعوب ونرى أنه حق حي فعال للشعوب بدون أي تمييز، وهذا ومن المعلوم أن حق تقرير المصير أحد الأسس القانونية – إن لم يكن أهمها بالفعل – الذي ينبني عليه حق الشعب الكُردي في إنشاء دولته المستقلة وهو احد الحقوق المشروعة الثابتة للشعب الكُردي وغير القابلة للتصرف على النحو الذي نصّت عليه اتفاقية سيفر في 10/آب/أغسطس/1920 وجاء فيها: "منح الاستقلال الذاتي للكُرد في كُردستان والتنويه بإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الشعب الكُردي رغبته في ذلك" وقد تأكد هذا الحق من خلال موقف عصبة الأمم إزاء الحقوق القومية الكُردية، إذ لمّا رشح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية-الإنجليزية عام 1930 لقبوله عضوًا في عصبة الأمم المتحدة عام 1932 – دعا مجلس العصبة لجنة الانتدابات إلى وضع الشروط التي يمكن على أساسها إنهاء الانتداب ومن بين تلك الشروط ما نصت عليه المادة العاشرة: " الحقوق المثبتة للكُرد تعتبر تعهدات ذات شأن دولي استنادًا لما اعترفت به الحكومة العراقية في تصريحها المؤرخ في 25/مايو/آيار/ سنة 1925 [33]. هذا، ومن نافلة القول الإشارة إلى أن لممارسة حق الشعوب في تقرير المصير وسائل وأسبابًا تتلخص في:

1- أساليب سلمية؛ كالعمل القانوني الداخلي والدولي والاستفتاء، أضف لذلك لجنة تقصي الحقائق، الوصاية، الانتخابات، إقرار برلمان، واعتراف المجتمع الدولي.

2- أساليب غير سلمية- عن طريق النضال المسلح[34]، ومقاومة الاحتلال، كما حدث في تيمور الشرقية وكوسوفو.

ويبدو أن الكرد إن أرادوا البت في تقرير المصير سيلجئون إلى الاستفتاء؛ فقد أعلن عن ذلك السيد رئيس الإقليم مسعود البارزاني في مناسبات عدة[35].

والحركة الكردية طالبت وتطالب بأساليب متعددة بهذه الحقوق، كالحكم الذاتي الإداري والسياسي الإقليمي والفدرالية، وأخيرا الكونفدرالية[36] كما كان اختيارنا بعد دراسة الموضوع في الصفحات السابقة.

الخاتمة:

العرب في العراق قبل الكُرد في العراق، يعلمون أن دولتهم الحالية والتي تأسست عام 1921 هي دولة مفتعلة ومركبة حاول الانجليز من خلال هذه التركيبة السيطرة على مقدرات البلد ولقيام توازن ضعيف يخدم مصالحها الإستراتيجية الاستعمارية مع هذا ورغم ما يمتلكه الإقليم من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية جيدة وعلاقات دبلوماسية وقيادة حكيمة وجيش مقتدر(البيشمه ركة) ما يمكنه من اتخاذ قرار الانفصال التام أو الكونفدرالية من مبدأ حق تقرير المصير إلا أنه ملتزم بالبقاء داخل الجسد العراقي الحالي على الرغم من السياسات الغير مسئولة من قبل بعض الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد الاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003، كما أن الباحثة لا ترى أن الظروف الذاتية والموضوعية التي قد تمت الإشارة إليها مواتية في الوقت الراهن لمحاولة الشعب الكردي الاستقلال فلا زالت المقومات الضرورية للانفصال قيد التكوين.

المصادر

الكتب العربية:

1- برهان أبا بكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى 1941-1947، ترجمة هوراس، مطبعة هاوار، ط1، دهوك، 2002.

2- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية، ط1، 2005.

3- صلاح سعد الله، المسألة القومية في العراق، مطبعة هاوار، دهوك، 2002

4- عادل سعيد الراوي وقصي عيد المجيد السامرائي، المناخ التطبيقي، مطابع دار الحكمة، ط3، بغداد،1990.

5- عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ط1، 2008.

6- عبد الوهاب الكيالي وماجد نعمة وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، ط3، بيروت، 1990.

7- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

8- عبد الرحمن سليمان الزيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، أربيل، 2002.

9- عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كوردستان العراق 1939-1945، الدار العربية للموسوعات،2006.

10- عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، العراق، ط6، بدون سنة طبع، ص 405.

11- كتابات في المسألة الكردية، إعداد وتقديم رفيق صالح أحمد، ج1 ، مركز زين، السليمانية 2008.

12- ليلاف حمد أمين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كوردستان دراسة تحليلية مقارنة، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2007.
13- محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2008.
14- منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ط2 ،2004.
15- هوكر طاهر توفيق، قومية بلا عنوان، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2006.
16- هـ.أ.ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950 ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط6، مصر، 1972.

الرسائل الجامعية:

1- إبراهيم علي، مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والاستفتاء عليه كردستان العراق نموذجًا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، 2006،
2- بشتيوان صادق عبد الله، انفصال إقليم كردستان في إطار ممارسة حق تقرير المصير أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة صلاح الدين ، أربيل، العراق، 2013 (غير مطبوعة).

المجلات:

1- جاسم توفيق خوشناو، نضال الشعب الكردي في ضوء القانون الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 16، كانون الثاني 1996، سليمانية.
2- طه حميد حسين العنبكي، العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005.

3- عمر الخطيب، الوطن العربي حتى عام 2000 محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية، مجلة الباحث، دار الباحث، بيروت، العددان 33-34، 1984.

النشرات والدوريات :

1- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1979، بغداد 1997،

2- حكومة اقليم كُردستان العراق، وزارة البلديات والسياحة، الهيئة العامة للسياحة، دليل إقليم كُردستان السياحي، 2012.

3- وزارة التخطيط، هيئة إحصاء إقليم كُردستان، قسم السكان والقوى العاملة.

هوامش الدراسة:

([1]) عمر الخطيب، الوطن العربي حتى عام 2000 محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية، مجلة الباحث، دار الباحث، بيروت، العددان 33-34، 1984، ص9.

([2]) برهان أبا بكر ياسين، كوردستان في سياسة القوى العظمى 1941- 1947 ، ترجمة هوراس، مطبعة هاوار، ط1، دهوك، 2002، ص190.

([3]) تبلغ مساحة جمهورية العراق (435052) كم2 بضمنها مساحة المياه الإقليمية البالغة (924) كم2 فتكون مساحة الأراضي العراقية (اليابس) (434.128) كم2. المصدر: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1979، بغداد 1997، ص42. ينظر أيضا: عباس فاضل، جغرافية العراق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، ط1، 2008، ص42. وينظر أيضا: حكومة إقليم كُردستان العراق، وزارة البلديات والسياحة، الهيئة العامة للسياحة، دليل إقليم كُردستان السياحي، 2012.

([4]) عادل سعيد الراوي وقصي عبد المجيد السامرائي، المناخ التطبيقي، مطابع دار الحكمة، ط3، بغداد،1990، ص143.

([5]) وزارة التخطيط، هيئة إحصاء إقليم كُردستان، قسم السكان والقوى العاملة.

([6]) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 330-351.

([7]) طه حميد حسين العنبكي، العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005، العدد155

([8]) كتابات في المسألة الكردية، إعداد وتقديم رفيق صالح أحمد ، مركز زين، السليمانية 2008، ج 1 ص 156-158.

([9]) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، ط3، بيروت، 1990، ص701. ينظر أيضا: سعد ناجي، مصدر سابق، ص147.

([10]) برهان أبو بكر ياسين، مصدر سابق، ص192

([11]) سعد ناجي، مصدر سابق، ص206.

[(12)] هوكر طاهر توفيق، قومية بلا عنوان، مطبعة وزارة التربية، أربيل، 2006، ، ص36.

([13]) هـ.أ.ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط6، مصر، 1972، ص82.

([14]) سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص 140-141، ص 154- 155

([15]) المصدر نفسه ، ص206.

([16]) المصدر نفسه، ص 172.

([17]) هوكر طاهر توفيق، قومية بلا عنوان، مصدر سابق، ص 69-72 .

([18]) ليلاف حمد أمين عزيز، الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كوردستان دراسة تحليلية مقارنة،مؤسسة حمدي للطباعة والنشر،2007، ص192.

([19]) الكونفدرالية أو الاتحاد الكونفدرالي: ينشأ بموجب معاهدة دولية تعقد بين دولتين أو عدد من الدول، تلتزم بمقتضاها بالعمل على تحقيق أهداف معينة وتبقى كل دولة عضو في الاتحاد محتفظة بسيادتها الخارجية والداخلية، ولكنها مرتبطة بالتنازل عن قدر معين من حريتها في التصرف لهيأت المشتركة وتكلف الدول الأعضاء هيأت الاتحاد بالعمل على تحقيق الأهداف المثبتة في المعاهدة المنشأة له. وهي تصدر قراراتها بالإجماع كقاعدة عامة ويتم تنفيذها بواسطة حكومات الدول الأعضاء وموظفيها. المصدر: عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، العراق، ط6، بدون سنة طبع، ص 405

([20]) منذر الفضل، دراسات حول القضية الكردية ومستقبل العراق، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ط2 ،2004 ، ص 37 .

([21]) سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص 31-49 و ص78-87 .

([22]) برهان أبا بكر ياسين ، مصدر سابق. ص192–196 .

([23]) عزيز حسن البارزاني، الحركة القومية الكردية التحررية في كوردستان العراق 1939–1945، الدار العربية للموسوعات،2006، ص188 .

([24]) المصدر نفسه، ص 196 .

([25]) المصدر السابق، ص 194 .

([26]) سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص188.

([27]) عزيز حسن البارزاني، مصدر سابق، ص 214.

([28]) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهير، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص245.

([29]) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 2008، ص71 .

([30]) عبد الرحمن سليمان الزيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ط1، أربيل، 2002، ص350 .

([31]) صلاح سعد الله، المسألة القومية في العراق، مطبعة هاوار، دهوك، 2002، ص28.

([32]) ليلاف حمد أمين عزيز، مصدر سابق، ص 60.

([33]) محمد الطاهر محمد، مصدر سابق، ص51.

([34]) للتفاصيل أكثر ينظر: بشتيوان صادق عبد الله، انفصال إقليم كردستان في إطار ممارسة حق تقرير المصير أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة صلاح الدين ، أربيل، العراق، 2013 (غير مطبوعة) ص 16–23 .

([35]) إبراهيم علي، مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والاستفتاء عليه كردستان العراق نموذجًا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين، 2006، ص48–49 .

([36]) جاسم توفيق خوشناو، نضال الشعب الكردي في ضوء القانون الدولي)، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 16، كانون الثاني 1996، سليمانية، ص 6.